

المحامون يرسلون شكوى إلى المفوضية الأوروبية بشأن الدعم الخاص بالطاقة النووية

خطط محطات الطاقة النووية الجديدة في المملكة المتحدة أصبحت في خطر

لقد تم إرسال شكوى رسمية بشأن الدعم الخاص بالطاقة النووية إلى المفوضية الأوروبية، وإذا تم تأييدها، فإنه من المستبعد أن يتم إنشاء أي محطات جديدة للطاقة النووية في المملكة المتحدة أو أي مكان آخر في الاتحاد الأوروبي، ويمكن أن يترتب على الشكوى إجراءات قانونية في المحاكم أو مبادرات من جانب السياسيين لخفض أو إلغاء الدعم عن الطاقة النووية.

وقد تم إعداد الشكوى على يد محامين في مجموعة "إنرجي فير" (Energy Fair) بالتعاون مع عدة مجموعات ومناصرين لحماية البيئة.

إن أحد أكبر أوجه الدعم المذكورة في الشكوى هو التغطية التأمينية للحوادث النووية، وعن هذا تقول مجموعة "إنرجي فير": "ينبغي تأمين مشغلي المحطات النووية بشكل سليم، تماماً مثلما يتم تأمين سائقي السيارات". ويتوقع أنه في حالة التأمين على مشغلي المنشآت النووية تأميناً كاملاً ضد الكوارث النووية مثل تلك التي حدثت في تشيرنوبيل وفوكوشيما، فسوف يرتفع سعر الكهرباء النووية بقيمة لا تقل عن 14 يورو سنت لكل كيلوواط ساعة وربما يصل الارتفاع إلى 2.36 يورو، اعتماداً على الافتراضات المدروسة، وحتى أقل زيادة ستجعل الكهرباء النووية غير قادرة على المنافسة بالمرّة.

"ينبغي تأمين مشغلي المحطات النووية بشكل سليم، تماماً مثلما يتم تأمين سائقي السيارات."

أما أوجه الدعم الأخرى فهي: أن يُعفى اليورانيوم من الضريبة على الوقود المستخدم لتوليد الكهرباء؛ وأن حكومة المملكة المتحدة تقترح توفير الدعم للتخلص من النفايات النووية، وتوفير الدعم في شكل "تعريفية جمركية واردة مع العقود كفارق"، وتُظهر الدراسات التي أجرتها مجموعة "إنرجي فير" أن هناك العديد من أوجه الدعم الأخرى الخاصة بالطاقة النووية في المملكة المتحدة وأن المقترحات الحكومية ستطرح المزيد منها.

وصرحت كارولين لوكاس، عضو البرلمان عن دائرة "برايتون بافيليون" وقائدة حزب الخضر في إنجلترا وويلز، قائلة: "الهدف من خطة الحكومة لإصلاح سوق الكهرباء هو التلاعب بسوق الطاقة بما يصب في مصلحة الطاقة النووية - حيث أن تقديم الحد الأدنى لسعر الكربون سيؤدي غالباً إلى أوجه دعم ضخمة مفاجئة تبلغ حوالي 50 مليون جنيه إسترليني في العام لمولدات الطاقة النووية القائمة، وعلى الرغم من النفي الحكومي المستمر، إلا أنه من الواضح أن هذا دعم وإنما باسم آخر، مما يسخر من الائتلاف الذي تعهد بعدم تقديم هدية من المال العام لهذا المجال الناجح بالفعل، إذا اتضح أن هذا الدعم غير مشروع، فإنني على ثقة بأن المفوضية الأوروبية سوف تتخذ إجراءات تمنع الخطط النووية البريطانية من تقويض التحول نحو الطاقة الخضراء الجديدة بشكل جدي."

كما علق مايك تشايلدز، رئيس قسم السياسات والأبحاث والعلوم في منظمة "أصدقاء الأرض"، قائلاً: "لقد وعدت حكومة الائتلاف في المملكة المتحدة بعدم تقديم أي دعم للطاقة النووية، وقد كان ذلك قراراً عقلاً يدرِك أن الدعم المؤقت يجب تقديمه للتقنيات الجديدة فقط، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة المد والجزر، ليساعدها على التطور ولكي تصبح أكثر نضجاً وتنافسية، وقد حان الوقت ليتوقف الدعم الخاص بالطاقة النووية وهذه الشكوى القانونية مساهمة مفيدة لتحقيق هذا الهدف."

أما الدكتورة دورته فوكيت، المحامية التي قادت عملية إعداد الشكوى، فقالت: "الاتحاد الأوروبي فضل فتح سوق الطاقة وهو متنبه لإنشاء مجال متكافئ، كما أكدت المفاوضات على مدى السنوات الماضية مراراً وتكراراً أن السبب الرئيسي لتشويه السوق هو الدعم المقدم لموظفي قطاع الطاقة، وتهدف هذه الشكوى إلى إلقاء الضوء على التحول الذي حدث مؤخراً في سياسة الطاقة في المملكة المتحدة حيث بدأت تظهر دلائل قوية على نية تقديم مجموعة أخرى من أوجه الدعم لمشغلي محطات الطاقة النووية."

كما صرح الدكتور جيرى وولف من مجموعة "إنرجي فير" قائلاً: "لا يوجد أي مبرر من أي نوع لدعم الطاقة النووية، إنها تقنية تامة النمو ينبغي أن تكون مجدية تجارياً دون دعم، فمصادر الطاقة المتجددة لها مزايا واضحة في التكلفة وسرعة الإنشاء وتأمين إمدادات الطاقة والفعالية في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهي متوفرة بأكثر مما يكفي لتلبية احتياجاتنا الآن وفي المستقبل المنظور، كما أنها توفر التنوع في إمدادات الطاقة، وليست مليئة بالمؤثرات مثل الطاقة النووية."

ملاحظات

1. أعدت المحامية د. دورته فوكيت، بالتعاون مع محام زميل لها، الشكوى الرسمية المرسلة للمفوضية الأوروبية بالنيابة عن مجموعة "إنرجي فير" ومجموعات ومناصرين لحماية البيئة آخرين (انظر الملاحظة 3 أدناه)، وبجانب عملها القانوني، تشغل د. فوكيت منصب مدير الاتحاد الأوروبي للطاقات المتجددة (EREF، www.eref-europe.org).

2. "حيثيات الشكوى" باختصار هي:

* أن ما يسمى بـ "الحد الأدنى لسعر الكربون"، والذي أُدخل في قانون المالية لعام 2011، هي ضريبة بحكم الواقع على الوقود المستخدم لتوليد الكهرباء وأن إعفاء اليورانيوم من هذه الضريبة لا يتفق مع قواعد الاتحاد الأوروبي لمساعدات الدول، والمادتين 107 و 108 من المعاهدة الخاصة بعمل الاتحاد الأوروبي (TFEU).

* أن التغطية التأمينية ضد أضرار الحوادث النووية طبقاً لاتفاقيات باريس/بروكسل تنص على مساعدات الدول في سياق المادة 107 من المعاهدة الخاصة بعمل الاتحاد الأوروبي، وحيث أن المادة 351 من المعاهدة تفرض على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعديل ومواءمة التزاماتها القائمة بموجب المعاهدة لتكون متوافقة مع قانون الاتحاد الأوروبي، وحيث أن القوانين البريطانية

المعنية لم يتم تعديلها في ضوء ذلك الشرط، وحيث أنه لم يتم إخطار المفوضية الأوروبية بالتغطية التأمينية ضد تلك الأضرار، فإنه يعتبر من الناحية الفنية غير قانوني بموجب قانون الاتحاد الأوروبي.

* أن التغطية التأمينية المقترحة ضد الأضرار لمشغلي المنشآت النووية أثناء التخلص من النفايات النووية تندرج تحت بند مساعدات الدول في المادة 107(1) من المعاهدة الخاصة بعمل الاتحاد الأوروبي؛ وأنها غير قانونية بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، إلا إذا أو حتى يتم إخطار المفوضية به؛ وأنه ينبغي ألا تعتمد المفوضية ولا تُدخله حيز التنفيذ، بما أن هذا الإجراء لا يمكن تبريره (المادة 107(3) من المعاهدة الخاصة بعمل الاتحاد الأوروبي).

* أن "التعريف الجمركية الواردة مع العقود كفارق" المقترحة، كما تنطبق على الطاقة النووية، هي إجراء له تأثير يعادل "القيود الكمية على الواردات"، بموجب المادة 34 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، وبالتالي مناقضة لقانون الاتحاد الأوروبي.

3. لقد تم إقرار هذا الإجراء الذي أقدمت عليه مجموعة "إنرجي فير" - ألا وهو تقديم شكوى رسمية للمفوضية الأوروبية بخصوص دعم الطاقة النووية - من قبل الأشخاص والمنظمات التالية: طوم بورك، الحاصل على نوط القيادة البريطاني (www.e3g.org/about/Tom-Burke)، حملة نزع الأسلحة النووية (www.cnduk.org)، مؤسسة يوروسولار (www.eurosolar.de/en/)، جين لامبرت، عضو البرلمان الأوروبي (www.jeanlambertmep.org.uk/)، كارولين لوكاس، عضو البرلمان البريطاني (www.carolinelucas.com/cl.html)، السلطات المحلية للحد من الطاقة النووية (nfzns.org)، مايكل ميتشر، عضو البرلمان البريطاني (www.michaelmeacher.info/weblog/)، حملة "الناس ضد ويلفا بي" (PAWB)، (www.stop-wylfa.org/)، جوناثون بوريت، الحاصل على نوط القيادة البريطاني، (www.jonathonporritt.com/)، د. جيريمي ليغيت ومؤسسة سولار سنشري (www.solarcentury.co.uk)، منظمة "سورتيير دو نيوكليير" (www.sortirdunucleaire.org/)، كيث تيلور، عضو البرلمان الأوروبي (www.keithtaylor.mep.org.uk/)، منظمة "أورغفالد" (<http://urgewald.org/>).

4. لقد حددت الدراسة التي أجرتها مجموعة "إنرجي فير" 7 أوجه قائمة لدعم الطاقة النووية وما لا يقل عن دعمين محتملين، تتلخص تلك الأوجه في "أشكال الدعم الخاص بالطاقة النووية" (ملف PDF، www.mng.org.uk/ns) وموضحة بتفصيل أكبر في الوثيقتين الآتي بيانهما، وكل منهما مع ملخص تنفيذي:

* دعم الطاقة النووية في مقترحات الحكومة البريطانية لإصلاح سوق الكهرباء" (ملف PDF، www.mng.org.uk/emrdoc).

* دعم الطاقة النووية" (ملف PDF، www.mng.org.uk/nsubsidies).

5. توضح الحسابات التي أعدتها شركة "إنشورانس فوروم" (Insurance Forum) في ليزينغ، وهي شركة متخصصة في مجال الحسابات الاكتوارية، أن التأمين الكامل ضد الكوارث النووية سوف يرفع سعر الكهرباء النووية في حدود نطاق من القيم - من 0.14 يورو لكل كيلوواط ساعة إلى 2.36 يورو لكل كيلوواط ساعة - اعتماداً على الافتراضات المدروسة (انظر "احتساب قسط التأمين المناسب مع المخاطر لتغطية مخاطر الأضرار الواقعة على الغير نتيجة تشغيل محطات الطاقة النووية"،

www.mng.org.uk/gh/private/20111006_NPP_Insurance_Study_Versicherung_sforen.pdf، وستكون التكلفة أكبر في حالة إلغاء أوجه الدعم الأخرى الخاصة بالطاقة النووية.

فبحساب كارثة ثري مايل آيلاند في عام 1979 وتشيرنوبيل في عام 1986 وفوكوشيما في عام 2011 -- ودون احتساب أشباه الكوارث في محطة نارورا النووية في الهند في عام 1993، ومحطة ديفيس بيس في ولاية أوهايو في عام 2002، ومحطة فورسمارك في السويد في عام 2006 -- فإننا في المتوسط نتعرض لكارثة نووية واحدة كل 11 عامًا.

6. فيما يتعلق بـ"الحد الأدنى لسعر الكربون" (والذي أصبح الآن جزءاً من قانون المالية لعام 2011):

* في البرلمان في يوم 9 مايو 2011، أفادت جوستين غرينينغ، عضو البرلمان البريطاني ووزيرة الاقتصاد حينها، قائلة: "من المرجح أن يحقق القطاع النووي الحالي أرباحاً تقارب 50 مليون جنيه إسترليني سنوياً حتى عام 2030 بسبب ارتفاع أسعار الجملة للكهرباء."

* طبقاً للحسابات المقدمة من قبل الصندوق العالمي للطبيعة (WWF) وغرينيس، قد ينتج عن هذا الإجراء أرباح مفاجئة للمفاعلات النووية القائمة بما يصل إلى 3.43 مليار جنيه إسترليني بين عامي 2013 و2026 ("توقع ارتفاع فواتير الكهرباء بينما يحصل قطاع الطاقة النووية على 3.43 مليار جنيه إسترليني نظير عدم القيام بأي شيء"، بيان صحفي للصندوق العالمي للطبيعة (WWF)، 14-2-2011،

www.wwf.org.uk/what_we_do/press_centre/?4629/Energy-bills-to-rise-as-nuclear-gets-343bn-for-doing-nothing.

7. تظهر الدراسة التي أجرتها مجموعة "إنرجي فير" أنه يمكن إقامة منشآت الطاقة المتجددة بوجه عام بشكل أسرع من محطات الطاقة النووية، كما أنها أرخص تكلفة من الطاقة النووية، وتوفر ضماناً أكبر في إمدادات الطاقة مقارنة بالطاقة النووية، كما أنها أكثر فاعلية بدرجة كبيرة في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ويوجد ما يكفي ويزيد لتلبية احتياجاتنا الآن وفي المستقبل المنظور، بالإضافة إلى أنها توفر التنوع في إمدادات الطاقة، فضلاً عن أنها لا تعاني من أي من مشكلات الطاقة النووية (انظر www.energyfair.org.uk/misallocation).

أما من حيث مكافحة تغير المناخ، فإن الطاقة النووية تستنفذ الاهتمام والجهد وكميات كبيرة من المال بعيداً عن مصادر الطاقة المتجددة وحفظ الطاقة، حيث سيكون من الأفضل إنفاق هذه الموارد عليها.

8. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالدكتور جيرى وولف، الحاصل على نوط القيادة البريطاني، والمنسق في مجموعة "إنرجي فير"، gerrywolff65@gmail.com، +44 (0) 1248 712962، +44 (0) 7746 290775، www.energyfair.org.uk، 18 شارع بينلون، جسر ميناي، أنغليسي، إل إل 5 59 إل آر، المملكة المتحدة.
18 Penlon, Menai Bridge, Anglesey, LL59 5LR, UK.